الفصل الثالث

طغيان الأغلبية
الإسلاميون وإهدار حقوق الإنسان

معتز الفجيري*

لم تؤد الثورات العربية حتى الآن إلى بزوغ ديمقراطيات تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الفردية. فازت الأحزاب الإسلامية بالسلطة عن طريق صناديق الاقتراع في تونس ومصر، ولكن مفهوم الإسلاميين المتناقض عن حقوق الإنسان يؤدي لتقويضها. تتناول هذه الورقة بالتقييم أداء جماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي «الحرية والعدالة»، و«حزب النور» أحد أحزاب التيار السلفي في مصر، وحزب حركة «النهضة» في تونس، وذلك من

* باحث دكتوراة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SAOS)، جامعة لندن وعضو مجلس إدارة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

هذه الدراسة هي تطوير لورقة نشرت للكاتب باللغة الإنجليزية في أكتوبر ٢١٠٢ بواسطة مركز الأبحاث edirF في إسبانيا.

خلال تحليل مواقف تلك الأحزاب وبرامجها وممارساتها العملية من منظور المعايير العالمية لحقوق الإنسان.[١]

منذ سقوط بن علي ومبارك، شارك الإسلاميون في تونس ومصر بفعالية في العملية الانتقالية، ونجحوا في الوصول إلى السلطة السياسية. يعتبر حزب الحرية والعدالة وحزب النهضة أكبر حزبين سياسيين في مصر وتونس، وأصبح حزب النور أكبر ثاني كتلة سياسية في أول انتخابات برلمانية بعد الثورة المصرية. الأحزاب الإسلامية الخاضعة للتقييم في هذه الدراسة هي التي قادت عملية صناعة الدستور في مصر وتونس.

حرص الإسلاميون في برامجهم، وتصريحاتهم وأدبياتهم على إظهار أن معتقداتهم لا تتعارض مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان، إلا أن الدلائل تشير إلى أن هذه المعايير ستكون بالفعل معرضة للخطرتحت حكم تلك الأحزاب برؤيتها المتناقضة للحقوق. يتفاوت الإسلاميون في آرائهم بخصوص حقوق الإنسان، والتي تتراوح ما بين المواقف المتشددة والمنهج الإصلاحي، إلا أنهم فشلوا في تطوير منهج مترابط ومتسق بشأن حقوق الإنسان. لم يتخل الإسلاميون بعد عن هدف إنشاء دول إسلامية تقوم على اعتماد الشريعة الإسلامية كقانون للدولة، فهم يرفضون الدولة «المدنية» أو العلمانية التي تمارس الحياد تجاه جميع الأديان، والتي تعتمد على مفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون. إن اختزال الدبمقراطية في إجراء انتخابات دون ضمانات للحفاظ على حقوق الإنسان الفردية، وسيادة القانون، ومبدأ الفصل بين السلطات، لن يمنع ظهور استبداديين جدد حاصلين على الغالبية السياسية عبر صناديق الاقتراع، مع تهميش حقوق الأقليات، وهذا ليس ما طمح إليه الثوار العرب.

هناك عدد من الأسئلة الأساسية المتعلقة بتقييم سجل حقوق الإنسان للأحزاب الإسلامية: ما هو وضع حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية بشكل عام؟ ما هي التعهدات التي قدمتها الأحزاب الإسلامية بشأن حقوق الإنسان الأساسية قبل الانتخابات؟ إلى أي درجة تتفق رؤى هذه الأحزاب لحقوق الإنسان الأساسية مع المعايير العالمية لتلك الحقوق؟ كيف كان أداء حكومات الأحزاب الإسلامية فيما يخص حقوق الإنسان؟ وأخيرا، ما هى انعكاسات منظور هذه الأحزاب لحقوق الإنسان على مستقبل المجتمعات العربية، وعلاقاتها مع شركائها الدوليين؟

١–لغرض هذه الدراسة، سوف أقوم بتحديد المواقف النظرية والعملية عن طريق استخدام الوثائق الرسمية، والنشرات، والبيانات، والسجلات البرلمانية، والمساهمات الفكرية للمنظرين والمفكرين الرئيسيين للأحزاب الثلاثة: حزب الحرية والعدالة، حزب النهضة، وحزب النور. فيما يتعلق بالحديث عن النهضة، سوف أركز على كتابات راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة، والذي أعيد انتخابه مؤخرا رئيسا للحركة وكتابه عن الحريات العامة الذي اعتبر أحد الوثائق الرسمية للنهضة.

الإسلاميون فى السلطة: نظرة مشوهة للديمقراطية

يشير مصطلح الإسلاموية (Islamism) أو الإسلام السياسي (Islam Political) إلى «إعادة تأكيد دور الإسلام في مجالي الحياة العام والخاص».[٢] إن الحركات والأحزاب الإسلامية التي يتم تناولها في هذه الدراسة هي تلك المنظمات السياسية التي تقوم بـ»التعبئة والتحرك في المجال السياسي من خلال توظيف العلامات والرموز الخاصة بالتقاليد بالإسلام.»[٣] تتنوع الحركات الإسلامية في استراتيجياتها وتفسيرها للتراث القانوني الإسلامي. يمكن أن ترجع تلك الاختلافات إلى التطور التاريخي والتنظيمي لتلك الحركات، بالإضافة إلى السياق الاجتماعي السياسي المتغير الذي يعملون فيه.[٤] يميز بسام طيبي بين الإسلاميين الجهاديين والذين يستخدمون العنف، والإسلاميين المتمأسسين(Institutional Islamists). فالمجموعة الأولى تستخدم العنف للوصول إلى أهدافها السياسية، بينما تسعى المجموعة الأخرى تسعى إلى تحقيق أهدافها عن طريق وسائل سلمية، والمشاركة في العمليات السياسية والمؤسسات الرسمية.[٥]

الإسلاميون المتمأسسون اليوم هم فاعلون سياسيون مؤثرون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد نجحوا في اكتساب أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية في كل من تونس ومصر والمغرب في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. جماعة الإخوان المسلمين في سوريا تعد أيضاً فاعلاً رئيسياً في المعارضة السورية، ومرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي أصبح مؤخرا أول رئيس غير عسكري منتخب لمصر. أما في ليبيا، فقد فشل الإسلاميون في تحقيق نفس النجاح الانتخابي الذي حققه أقرانهم في تونس ومصر، إلا أنهم طرف مؤثر في الأحداث.

لقد أثار ازدياد النفوذ السياسي للأحزاب الإسلامية في المنطقة مخاوف على المستويين المحلي والدولي بخصوص مدى التزامهم الفعلي بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان. قبل فترة طويلة من الثورات العربية، أعرب كثير من المراقبين للحركات الإسلامية عن تشككهم في التزام الإسلاميين بحقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية.[٦] قام بتعزيز تلك المخاوف التجارب

2–M. Monshipouri، Islamism، Secularism and Human Rights in the Middle East (Colorado: Lynne Rienner Publishers، 1998)، p.2

3–S. Ismail، Rethinking Islamist Politics: Culture، the State and Islamism (New York: I.B Tauris، 2006)، p.2.

4–M. Ayoob، The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in the Muslim World (Ann Arbor: The University of Michigan Press، 2008)، pp. 14–17.

5–B. Tibi، Islam and Islamism (New York: Yale University Press، 2010)، p.10.

٦–انظر:

S. Huntington، The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (London: Simon and Schuster UK Ltd، 2002)، pp.192–198; B.
Lewis, 'Freedom and Justice in the Modern Middle East', *Foreign Affairs,* 36(2002), pp. 48-50; B. Tibi, 'Why They Can't Be Democratic', *Journal of Democracy,* 19(3) (2008), pp. 43-48.

السابقة للحكم الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية في عدد من البلدان مثل إيران وباكستان والسودان وشمال نيجيريا وأفغانستان.[٧] نظرا لشعبية الأحزاب الإسلامية في عدد من الدول الإسلامية، دعا محللون آخرون إلى إدماج الإسلاميين السلميين في العملية السياسية، كأداة لاجتثاث التطرف، وتشجيع الاعتدال.[٨]

قبل الثورات، كانت الأحزاب الدينية محظورة في مصر وتونس، إلا أنها ظلت نشطة داخل المعارضة السياسية بدرجات متفاوتة. في مصر، ومنذ عام ١٩٨٤، أبدى نظام مبارك تسامحاً نسبياً مع المشاركة السياسية للإخوان المسلمين، وحصل أعضاء الإخوان المسلمين على مقاعد في البرلمان سنة ١٩٨٤ و١٩٨٧ كأعضاء مستقلين، وسيطروا أيضا على النقابات المهنية والاتحادات الطلابية. تعرض الإخوان لحملة أمنية خلال التسعينيات، وخلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ ظهر الإخوان المسلمون مرة أخرى ككتلة معارضة قوية داخل البرلمان. وفي تونس، كانت حركة النهضة معروفة قبل عام ١٩٨٩ بـ"الاتجاه الإسلامي"، حيث كانت فاعلاً سياسياً مهماً خلال الثمانينيات، لكن تم حظره وقمعها بشكل منهجي بعد عام ١٩٨٩. اضطر العديد من قيادات حركة النهضة للانتقال للمنفى، وبعد سقوط مبارك وبن علي، ازدهر دور الإخوان المسلمين وحركة النهضة في المشهد السياسي في مصر وتونس. كما ظهر أيضا فاعلون إسلاميون آخرون، ففي مصر، برز السلفيون والحركات الجهادية السابقة القائمة على العنف، مثل الجماعة الإسلامية، وقاموا بتأسيس أحزاب سياسية. بعد عقود من البقاء بعيدا عن السياسة بشكلها الرسمي، قرر السلفيون الاستفادة من المجال السياسي المفتوح في حقبة ما بعد مبارك، والمشاركة في السياسة. تمثل جمعية الدعوة السلفية في الإسكندرية –التي تشكل مظلة تنظيمية كبيرة للسلفيين في مصر– القاعدة الاجتماعية الأساسية لحزب

٧–انظر:

A.E. Mayer، Islam and Human Rights: Tradition and Politics (Boulder، CO: Westview Press، 2004) Fourth edition، pp. 36–46; P. Marshall، 'Introduction: The Rise of Extreme Shari'a'، in P. Marshall (ed.) Radical Islam's Rules: the Worldwide Spread of Extreme Shari'a Law (Lanham: Roman and Littlefield Publishers، 2005)، pp. 1–17.

8–K. Kausch، 'Plus Ca Change: Europe's Engagement with Moderate Islamists'، FRIDE's Working Paper 75، 2009، available at www.fride.org/publications/563/europe's–engagement–with–moderate–islamists (Accessed 15 February 2012); K. Roth، 'Time to Abandon the Autocrats and Embrace Rights: the International Response to the Arab Spring', in *Human Rights Watch World Report 2012* (Washington: Human Rights Watch, 2012), pp. 1-21.

في مقدمة التقرير العالمي لعام ٢٠١٢ لمنظمة هيومن رايتس ووتش قال كينيث روث، المدير التنفيذي للمنظمة: أن "لايمكن اعتبار الحركات الإسلامية منحازة ضد الحقوق من حيث المبدأ. ولكن، بدلاً من الاشتباك مع هذه الحركات لمطالبتها باحترام الحقوق، عاملتها أنظمة الغرب كأنها كيانات منبوذة لامجال للتواصل معها."

النور.[٩] برز دور السلفيين في تونس أيضا في الحياة العامة، إلا أنهم بعكس أقرانهم في مصر لم يشاركوا في انتخابات ما بعد الثورة. في ٣٠ مارس ٢٠١٢، تم إنشاء أول حزب سلفي تونسي بهدف خوض الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٣,[١٠]

تدل تجربة الإسلاميين في السلطة حتى الآن على أن تصورهم للديمقراطية قد اختزل إلى المنافسة في صناديق الاقتراع، مع تقدير أقل لحقوق الأقليات والحريات الفردية والفصل بين السلطات واستقلال المؤسسات العامة بما فيها القضاء. إذا استمر هذا الاتجاه، فإن الإسلاميين يقودون أنظمة ما بعد الثورة نحو تكريس استبداد الأغلبية، وليس نحو ديمقراطيات حقيقية حسبما استهدفت الثورات.

بعد الوصول للسلطة، كان الإسلاميون المصريون أكثر حرصا على تأمين مكانة مهيمنة في النظام الناشئ، من الحرص على العمل مع القوى السياسية الأخرى لتعزيز الانتقال إلى الديمقراطية. غير أن كثيرا من أعمالهم أثار الشكوك حول حقيقة التزامهم بالديمقراطية وسيادة القانون. رغم أن حركة النهضة في تونس أظهرت عقلية ليبرالية قائمة على التوافق خلال محطات المرحلة الانتقالية في تونس، فإن سلوكها السياسي مؤخرا، وموقفها من بعض حقوق الإنسان يدعو للقلق. هيمن الإسلاميون المصريون -الحائزون على أغلبية المقاعد في البرلمان- على الجمعية التأسيسية[١١]، ورفضوا تطوير مجموعة مبادئ فوق دستورية تتعلق بحقوق الإنسان والمواطنة والحكم الديمقراطي. تمسك حزبا «الحرية والعدالة» و«النور» بضرورة احتفاظ البرلمان المنتخب بسلطات استثنائية في عملية كتابة الدستور، ورفضوا إعطاء حقوق الإنسان العالمية وضعا متميزا في الدستور، بحجة أن هذه الحقوق تعكس «القيم الغربية»[١٢].

نجح الرئيس مرسي في تأكيد سلطته على العسكر[١٣]، غير أنه لم يتبن أي إصلاحات لتجنب

٩- أميمة عبد اللطيف، «السلفيون في مصر والسياسة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، متاح على: http://www.dohainstitute.org/release/08e451ef-0f5c-4a4d-a805-5eb7c792f8aa. ص١١

١٠- تم إنشاء حزب جبهة الإصلاح رسميا في ٣٠ مارس ٢٠١٢. انظر:

S. Ajmi، 'Reform Front Party: Tunisia's First Salafist Party'، Tunisia Live، ١١ مايو ٢٠١٢، متاح على:

http://www.tunisia-live.net/2012/05/11/reform-front-party-tunisias-first-salafist-party/

11- See M. Ottoway، 'The Death of the Constitutent Assembly'، Carnegie Endowment for International Peace، 2012، available at http://carnegieendowment.org/2012/06/13/egypt-death-of-constituent-assembly/brzn.

12- See 'A Statement by the Freedom and Justice Party'، 6 September 2011، available at: http://www.hurryh.com/ar__print.aspx?print__ID=2308.

13- See M. El Fegiery، 'Crunch Time for Egypt's Civil-Military Relations'، FRIDE Policy Brief، 14 August 2012، available at http://www.fride.org/publication/1054/crunch-time-for-egypt's-civil-military-relations.

تسييس الجيش. هيمنت جماعة الإخوان المسلمين على وسائل الإعلام المملوكة للدولة، واستخدمت قانون مبارك للصحافة لإسكات الصحفيين. حنث الرئيس مرسي أيضا بوعده الانتخابي الخاص بإعادة هيكلة عضوية الجمعية التأسيسية؛ لتعكس التنوع السياسي في مصر، وفشل في الوفاء بوعده بمجلس وزراء ائتلافي شامل. كان نزوع الإسلاميين للهيمنة على المؤسسات العامة أكثر وضوحا في تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان؛ حتى أن بعض أعضاء المجلس معروفون بعدائهم لحقوق الإنسان[١٤]، وشارك أحدهم من قبل في التحريض السافر على الكراهية والعنف ضد المسلمين الشيعة[١٥].

تصور الرئيس مرسي وحلفاؤه الإسلاميون أن نجاحهم في صناديق الاقتراع، يسمح لهم بانتهاك استقلال القضاء، وإخضاع الأجهزة القضائية لأجندتهم السياسية. فقد تعرض القضاء المصري لمحاولات صارخة للسيطرة على دوره الرقابي على السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما تحدى الرئيس مرسي المحكمة الدستورية العليا، واحتال على حكمها بحل البرلمان، وأصدر إعلانا دستوريا –منفردا– في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ لتحصين أعماله من الرقابة القضائية. سمح له الإعلان بإقالة النائب العام، وتعيين آخر من اختياره. عندما رفضت المحكمة الدستورية العليا الخضوع للرئيس، حاصر الإسلاميون مقرها ومنعوا قضاتها من الوصول إلى مقرها، في محاولة لعرقلة الأحكام المحتملة حول عدم دستورية مجلس الشورى والقانون المنظم للجمعية التأسيسية. كان أحد أهداف الرئيس مرسي والإخوان المسلمين المعلنة هو قمع سلطات المحكمة الدستورية العليا، بدعوى إصلاح القضاء[١٦]. تحتاج المحكمة الدستورية العليا لإصلاحات لضمان استقلالها التام. لكن لا ينبغي لهذه الإصلاحات أن تستخدم كذريعة لإضعاف المحكمة. لقد استخدم الإسلاميون الدستور الجديد لتحقيق هذا الهدف. المادة ٢٣٣ خفضت عدد قضاة المحكمة من١٧ إلى١١، وتمت إزاحة ٦ من أحدث أعضائها عن مقاعدها. وفقا للمادة ١٧٦ يمكن لأجهزة قضائية وغير قضائية أن ترشح قضاة المحكمة الدستورية العليا، ويتم تعيينهم بموجب مرسوم من الرئيس. قبل اعتماد الدستور، كانت الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا هي التي تعين أعضاءها ورئيسها. يسمح نظام التعيين الجديد للسلطة التنفيذية بإعادة هيكلة عضوية المحكمة الدستورية العليا في المستقبل القريب. علاوة على ذلك، يجري إعداد قانون جديد ينظم المحكمة، من المرجح أن يعتدي على ولايتها. هذا الهجوم

14– See 'Political Groups، Figures Concerned over Politicised Human Rights Council'، Ahram Online، available at http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/52100/Egypt/Politics–/Political–groups،–figures–concerned–over–politicis.aspx، accessed 6 May 2012.

15– See the statement of afwat egazî، a leading Islamist who is a close ally of the Muslim Brotherhood، available at http://www.youtube.com/watch?v=j__3m10LZ4mU، accessed 6 May 2012

16– See the statement of the leftist al–Tagammuh Party on 8 August 2012، available at http://www.elwatannews.com/news/details/35934.

على القضاء ليس محاولة للإصلاح القضائي كما ادعى الرئيس وأنصاره. لقد قام الرئيس وحلفاؤه بهذه الإجراءات لتطويع القضاء من أجل خدمة أهدافهم السياسية في المستقبل.

حاولت حركة النهضة في تونس في الأشهر الأولى من المرحلة الانتقالية التوصل إلى تسوية سياسية مع الأحزاب العلمانية، حتى لو استوجب ذلك تقديم تنازلات على حساب عناصر مهمة في الأسس الأيديولوجية للحزب. فقد أكدت استعدادها لتقاسم السلطة مع قوى سياسية أخرى، وصياغة دستور بطريقة تشاركية. كما أعلنت احترامها لحقوق المرأة على النحو المنصوص عليه في قانون الأسرة. كانت إحدى الخطوات الرئيسية هي اتفاق النهضة مع القوى السياسية الأخرى على اقتصار القسم الأول من الدستور على الإشارة إلى أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي دون ذكر الشريعة كمصدر رئيسي للتشريع. لم ينطو هذا التحرك على التخلي عن جدول «الإسلام»، بل عكس واقعا تنظيميا وسياسيا جديدا، يختلف عن واقع الإسلاميين في مصر.

اختارت النهضة تأجيل القضايا السياسية المثيرة للجدل، التي ربما تقسم المجتمع السياسي التونسي، كي توجه البلاد بنجاح عبر الانتقال السياسي الهش. خلافا لنظرائها في مصر، واجه الإسلاميون معارضة تونسية علمانية وحركة نسائية قويتين. هؤلاء الفاعلون يضغطون على الحركة الإسلامية وقيادتها السياسية لتعزيز منظورهم الإصلاحي للشريعة الإسلامية. فالنهضة لم ترفض مبدأ سيادة الشريعة والأساليب الشرعية الإسلامية التقليدية، ولكن بما لا يتعارض مع تطوير وجهة نظرها المتقدمة نسبيا حول حقوق الإنسان. لا تزال هناك توترات بين جدول أعمالها الإسلامي و معايير حقوق الإنسان العالمية. لكن بالمقارنة مع فكر وممارسة الإسلاميين في مصر، قدمت النهضة حتى الآن نسخة معتدلة نسبيا من الإسلام. لقد سبق أن شارك القادة السياسيون لحزب النهضة في حوار مع القوى السياسية العلمانية التونسية، وتوصلوا إلى اتفاق معها قبل الثورة بشأن قضايا حساسة كثيرة[١٧]. رغم أن هذا التوافق تهدد مؤخرا باتهامات الشركاء السياسيين للنهضة، بأنها تحاول الهيمنة على المصالح العمومية، وتقييد حرية وسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين[١٨]. وتتساهل مع السلفيين المتشددين الذين لجأوا لاستخدام العنف ضد المثقفين والأنشطة الفنية[١٩].

17- See L. Hajji، 'The 18 October Coalition for Rights and Freedoms in Tunisia'، Arab Reform Initiative، February 2007، available at http://www.arab-reform.net/18-october-coalition-rights-and-freedoms-tunisia.

18- 'Tunisia President Launches Attack against Ruling Islamists'، AFP، available at http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5icOQzez62kG3rLP2EptGS3vbTT-Q?docId=CNG.6ecabf95f500747be87b57255a70d2e9.7b1.

19- N. Dalaa، 'Is the Ennahda Government Soft on Salafists?'، Al-Monitor، 24 May 2012، available at http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2012/05/tunisian-media-and-political-ana.html.

Human Rights Watch، 'Tunisia: Mass Firings a Blow to Judicial Independence'، Availabe at: http://www.hrw.org/news/2012/10/29/tunisia-mass-firings-blow-judicial-independence

أقالت الحكومة التونسية، مؤخرا ٧٥ قاضيا من مناصبهم بشكل تعسفي، مدعية أنها تطهر القضاء. هذا العمل تدخل غير لائق في القضاء، لعدم اعتماد الحكومة آلية شفافة ونزيهة في مراجعة سجلات هؤلاء القضاة[٢٠] خاصة أن استقلال السلطة القضائية وهيئات رقابية دستورية أخرى، هو أيضا أمر محل شك في مسودة الدستور[٢١]، والتي تنص على إنشاء محكمة دستورية جديدة في تونس، تتولى تفسير الدستور، ومراقبة مدى اتساق القوانين الجديدة معه. ورغم أن البرلمان يختار قضاة المحكمة الدستورية بناء على ترشيح من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان ومجلس القضاء الأعلى، فإنها آلية تخضع القضاء للجماعات السياسية المهيمنة في البرلمان. سيتولى البرلمان أيضا تعيين أعضاء المفوضية العليا للانتخابات، ومجلس حقوق الإنسان وهيئات رقابية أخرى. ولم تقترح مسودة الدستور أي معايير لضمان عدم تأثير الاعتبارات السياسية على عملية الاختيار، وبالتالي استقلالية هذه الهيئات.

الأسس الأيديولوجية والممارسة السياسية

إن دراسة المنطلقات الأيديولوجية والبرنامجية للإخوان المسلمين، وحزب النور، وحركة النهضة يمكن أن توفر نظرة ثاقبة بشأن توجهات تلك الأحزاب بخصوص حقوق الإنسان، ويمكن أيضا أن تلقي الضوء على رؤيتهم للعلاقة بين الدين والدولة. يتناول هذا القسم أيضا الممارسات الدستورية والتشريعية والسياسية للأحزاب الإسلامية في السلطة. يحتل بعض القضايا أهمية خاصة في النقاشات الخاصة بالتزام الأحزاب الإسلامية بحقوق الإنسان والديمقراطية. وتشمل تلك القضايا دور وطبيعة الدولة؛ وتعريف حقوق الإنسان؛ والعلاقة بين الشريعة والتعددية؛ والمساواة بين الرجل والمرأة؛ وحدود الحرية الدينية؛ وحقوق المواطنين غير المسلمين؛ وحدود القيود على حرية التعبير.

الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية:

يعتقد الإسلاميون أن مفهومهم للشريعة كقانون للدولة يتوافق مع الدولة الدستورية الديمقراطية، وأشار العديد منهم إلى أنهم يسعون لإقامة «دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية» وليس دولة دينية، إلا أن الفرق بين الدولة الدينية والدولة المدنية من وجهة نظر الإسلاميين ملتبس، ولا يعالج مخاوف حقيقية يعرب عنها غير المسلمين والليبراليون ومدافعو حقوق الإنسان.

20- Human Rights Watch، 'Tunisia: Mass Firings a Blow to Judicial Independence'، Availabe at: http://www.hrw.org/news/2012/10/29/tunisia-mass-firings-blow-judicial-independence

21- In this paper، I refer to the Draft Tunisian Constitution published on 14 December 2012.

يعتبر كلٌ من الإخوان المسلمين والنهضة أنفسهم جزءا من تيار الإسلام السياسي المعتدل الوسطي. تؤكد حركة النهضة في برنامجها أن الحركة تعتنق فهما مستنيرا للإسلام، وأنها تستفيد من الإنجازات الإنسانية والحضارية الحديثة من خلال الاجتهاد.[٢٢] يقول حزب الحرية والعدالة وحركة النهضة إن هناك أحكاما قليلة جدا في الشريعة ثابتة لا تقبل الاجتهاد؛ لأنها تستند إلى نصوص قطعية الثبوت والدلالة في القران والسنة. وباقي الأحكام يتم تأسيسها من خلال الاجتهاد في إطار القواعد الشرعية الكلية ومقاصد الشريعة ومبدأ المصلحة.[٢٣] على الرغم من أن هذا النهج يترك الباب مفتوحا لمساحة واسعة من الاجتهاد الإنساني، لكنه لا يوفر أساساً كافياً للإصلاح الديني، فالعديد مما يطلق عليه الأحكام الثابتة في القرآن والسنة غير متوافق مع حقوق الإنسان الأساسية، مثل المساواة بين الجنسين، وحقوق غير المسلمين، وحظر العقوبات القاسية. علاوة على أن هذا المنهج يترك ثغرات عديدة لإصدار أحكام تعسفية تتوقف على مواقف وقيم الهيئات التي توكل إليها مهمة تفسير الشريعة كقانون للدولة.

يشاطر حزب النور السلفي حزب الحرية والعدالة والنهضة وجهة نظره القائلة إن الإسلام يقدم إرشادات شاملة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وبالتالي يؤمنون بسمو وسيادة الشريعة.[٢٤] ترجع السلفية عموماً إلى الاتجاه الإسلامي الذي يهدف إلى تنقية العقيدة والممارسات الإسلامية من خلال العودة إلى الأصول الإسلامية كما كانت تمارس في عهد الرسول والصحابه. يمكن تطبيق هذا التعريف على العديد من الإسلاميين، بما في ذلك المسلمون الإصلاحيون في القرن التاسع عشر، وكذلك الإخوان المسلمون. لكن عادة ما يتم استخدام مصطلح السلفية اليوم للإشارة إلى تأثر هؤلاء السلفيين بالمذاهب الوهابية والظاهرية، والمعروف عنها التفسير الصارم والحرفي للقرآن والسنة.[٢٥] وقد تعرضت جماعة الإخوان المسلمين منذ السبعينيات إلى تأثير سلفي متزايد، والعديد من قادة الإخوان المسلمين ينتمون أيضاً إلى الجمعيات السلفية في مصر.[٢٦]

تقول جماعة الإخوان المسلمين إنها تهدف إلى بناء «دولة مدنية ذات مرجعية

٢٢- برنامج حركة النهضة ٢٠١١ ، متاح على:
http://www.365p.info/livre/index.html، ص٣

٢٣-حزب الحرية والعدالة، برنامج الحزب (٢٠١١)، ص٢٨. انظر أيضا حركة النهضة، الرؤية الفكرية ومنهج الأصولي (٢٠٠١)، متاح على: http://www.ennahdha.tn/الرؤية-الفكرية

٢٤- انظر برنامج حزب النور (٢٠١١)، متاح على:
http://www.alnourparty.org/page/program__headers

25-G. Denoeux، (2011) 'The Forgotten Swamp: Navigating Political Islam'، in Volpi، F.، (ed.) Political Islam: a Critical Reader. New York: Routledge. pp. 59-60.

٢٦-انظر حسام تمام، تسلف الإخوان (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠)،
J. Brown، 'Salafists and Sufis in Egypt'. Carnegie Endowment for International Peace (2011)، available at: http://carnegieendowment.org/files/salafis__sufis.pdf، p.5.

إسلامية».[٢٧] يؤكد الإخوان أن هذا النموذج يختلف جذرياً عن الدولة الدينية التي عرفتها أوروبا وقت العصور الوسطي. حيث إنه في الدولة الإسلامية لن يتم إعطاء مميزات خاصة لرجال الدين، فمصدر السلطة هو الشعب، وسيتم تكليف المؤسسات الديمقراطية بحماية تعاليم الإسلام.[٢٨] سيستند الدستور على مبادئ الشريعة، ومهمة الشورى يتم تنفيذها عن طريق برلمان منتخب تكون قراراته ملزمة للحاكم، ويشرع البرلمان وفقاً لمبادئ الشريعة، والمحكمة الدستورية العليا تشرف على توافق القوانين مع تلك المبادئ.[٢٩]

يتفق حزب النور بشكل عام مع حزب الحرية والعدالة على هيكل وطبيعة الديمقراطية الإسلامية المحكومة بمبدأ سيادة الشريعة. لكن الحزب يرفض مصطلح «الدولة المدنية»، خوفا من أن يستخدم المصطلح في التحايل على تطبيق الشريعة الإسلامية.[٣٠] يرفض حزب النور –مثل الحرية والعدالة– الدولة الكهنوتية (أو الدينية) والدولة العلمانية، ويؤكد النور إيمانه بالدولة الإسلامية العصرية الدستورية، والتي من خلالها يتم ممارسة الديمقراطية التمثيلية وفقا للشريعة. ووفقا لحزب النور، سوف تستند تلك الدولة على الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.[٣١]

إن مفهوم الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية يحتوي على مخاطر جمة لمستقبل حقوق الإنسان والدولة الدستورية، فحقوق الإنسان الأساسية مثل حرية الدين يمكن أن تتعرض للتقييد تحت اسم الشريعة، إلا إذا كان هناك ضمانات دستورية واضحة داخل الدستور لحماية المواطنين من تفسيرات تعسفية محتملة للشريعة الإسلامية. ولكن إدخال مادة دستورية بخصوص الشريعة الإسلامية في المقومات الأساسية للنظام السياسي يحدد نطاق المواد الأخرى. وبالتالي تفتقر عملية التشريع إلى الوضوح والشفافية، فتفسير الشريعة سوف يترك للأغلبية البرلمانية والقضاء، وسيسعى كل فاعل سياسي لمحاولة إثبات أن فهمه للشريعة هو الأقرب إلى الإسلام.

تقول المادة ٨١ من الدستور المصري الجديد إنه «يجب أن تمارس الحقوق والحريات، على نحو لا يتعارض مع المبادئ الخاصة بمقومات الدولة والمجتمع في الدستور». هذا يعني أن الشريعة الإسلامية (مادة٢) ومعايير غامضة أخرى تتعلق بالآداب العامة (المادتان ١٠و١١)، وأسس المجتمع الثقافية والحضارية (مادة ١٢) والوحدة الوطنية (مادة ٥) ستحدد نطاق

٢٧–عصام العريان، الإخوان المسلمون والدولة المدنية (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠١١).

٢٨–المرجع السابق، ص٣٠–٣١.

٢٩–المرجع السابق ص٤٤–٤٥.

٣٠–حزب النور: نرفض الدولة المدنية، متاح على:

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=567760

٣١–برنامج حزب النور (٢٠١١)، متاح على:

http://www.alnourparty.org/page/program__headers

الحقوق الدستورية. انضمام الدولة إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان سيخضع أيضا لهذه الاعتبارات الغامضة (مادة ١٤٥).

جدير بالذكر أنه يمكن لتدخل الدولة في مجالات معينة من الحياة العامة والخاصة، باسم النظام العام والآداب العامة، أن يتجاوز على نحو مفرط الحدود المقبولة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولذلك فإن لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في التعليق العام رقم ٢٢ تشير إلى أن الاعتراف بديانة رسمية للدولة، لا ينبغي أن يؤدي إلى إعاقة التمتع بأي حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية». و»تلاحظ اللجنة أن مفهوم الأخلاق مستمد من تقاليد اجتماعية وفلسفية ودينية عديدة، وعليه يجب أن تستمد القيود المفروضة على حرية المجاهرة بالدين أو المعتقد بغرض حماية الأخلاق إلى مبادئ غير مستمدة حصرا من تقليد واحد».

يؤكد الإسلاميون أيضاً أنه لن يتمكن أحد من احتكار تفسير الشريعة في نموذجهم للدولة الإسلامية، وأن باب الاجتهاد مفتوح لجميع المسلمين. لكن الأمر يبدو غير ذلك في الواقع العملي، لأن الاجتهاد المسموح به هو ذلك الاجتهاد الذي يستند إلى مناهج ومبادئ فقهية من صنع البشر. فالإسلاميون يقولون إن هناك أحكاما ثابتة في الشريعة في مجال المعاملات ليست مجالاً للاجتهاد. الأمر الذي يؤكد عليه العديد من المؤسسات في مصرمثل المحكمة الدستورية العليا والأزهر الشريف، في حين أنه ليس هناك قائمة محددة لتلك الأحكام الثابتة. غير أنه إذ قام فقيه مسلم بالاجتهاد في أي من تلك المجالات سوف يتم اعتباره مرتدا، حيث إن ذلك قد يكون بمثابة إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة. ولذا فإنه في نموذج الدولة الإسلامية سوف يتم الأخذ بتفسير واحد معين للإسلام داخل مؤسسات الدولة، وسوف تعتمده الدولة كالتفسير الأصلي والحقيقي للشريعة؛ وبالتالي سوف يصنف على أنه هرطقة، أي معتقد ديني يختلف عن السائد من الاجتهاد والشريعة.

عمل الإسلاميون على دعم وضع الشريعة في الدستور المصري الجديد، الذي يؤكد على استشارة علماء الدين في عملية وضع القانون. تقول المادة ٤ إن «هيئة كبار علماء الأزهر تُستشار في المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية». يلاحظ أن برنامج حزب الحرية والعدالة يؤكد أن المحكمة الدستورية العليا هي الجهة المختصة في تفسير الشريعة الإسلامية، رغم أن فكرة إعطاء علماء المسلمين سلطة تفسير الشريعة الإسلامية ورد ذكرها في مشروع البرنامج السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في ٢٠٠٧. وقد تمسك عدد من علماء جماعة الإخوان المسلمون أيضا بهذا التصور منذ حسن البنا. بل إن المرشح الرئاسي السابق لجماعة الإخوان المسلمين، خيرت الشاطر وعد –علاوة على ذلك في حملته الانتخابية– بتشكيل لجنة من المشرعين المسلمين لمساعدته في تطبيق الشريعة الإسلامية[٣٢]. ومع ذلك ينظر بعض المحللين إلى

32– See Al–Masry Al–Youm، 4 April 2012، Availabe at: http://www.almasryalyoum.com/node/751541

إدراج المادة ٤ في الدستور باعتبارها تنازلا من الإخوان المسلمين لإرضاء الحلفاء السلفيين.

أثارت المادة ٤ غضب مجموعة كبيرة من الليبراليين والحقوقيين الذين اعتبروا ذلك خطوة كبيرة باتجاه الدولة الدينية، التي يتدخل فيها علماء دين غير خاضعين للمساءلة في عمل الهيئات المنتخبة[٣٣]، رغم أن آراء هيئة كبار العلماء ليست إلزامية، لكن العلماء يمثلون سلطة قوية أخلاقيا ودينيا تتخطى البرلمانيين المنتخبين. علاوة على ذلك فإن المادة ٢١٩ من الدستور تضمنت تعريفا محددا لأحكام الشريعة الإسلامية. هذا التفسير صار ملزما الآن لجميع الهيئات القضائية والسياسية في مصر. رغم أن هذه المادة التأويلية غامضة للغاية وعامة، فهي تحيل إلى مصادر مناهج ومبادئ القانون الإسلامي السني التقليدية، إلا أن هذا يعني فتح الباب أمام جميع الخيارات الفقهية السنية التي تتراوح بين الاعتدال والتشدد. تعتبر المادة ٢١٩ أكثر عمومية، في تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية من تلك التي تبنتها المحكمة الدستورية العليا في تسعينيات القرن الماضي. فقد أشارت المحكمة الدستورية العليا إلى أنه لا ينبغي للمشرع تجاوز أحكام الشريعة الثابتة المستمدة من القرآن وبعض نصوص السنة الأصلية؛ ثم أكدت على الاجتهاد في جميع الحالات الأخرى لاستيعاب المتغيرات لتحقيق الصالح العام. ولكن المادة ٢١٩من الدستور الجديد تزود السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وهيئة كبار العلماء بسلطة تقديرية واسعة في تحديد نطاق الشريعة الإسلامية، وبالتالي ستفتقر عملية وضع القانون بالضرورة إلى اليقين القانوني والشفافية. سيؤدي الدستور الجديد على الأرجح إلى صراع سياسي بين جهات فاعلة مختلفة حول تفسير الشريعة. تنص المادة ٢١٩ أيضا على أن الإسلام السني هو المذهب الإسلامي الوحيد المعترف به في مصر، الأمر الذي يؤدي ضمنيا إلى تهميش المصريين المسلمين الآخرين الذين ينتمون إلى مذاهب أخرى. تفادت حركة النهضة الإشارة الصريحة للشريعة كقانون للدولة في برنامجها السياسي، فهو ينص فقط على أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، واعتبار الإسلام هو المرجع الأعلى، وأن جميع برامج الحركة ملتزمة بالقيم الإسلامية. بعكس نظرائها الإسلاميين، تستخدم حركة النهضة وقادتها مصطلح «الدولة العلمانية» لكن مع بعض التعديلات التي تتوافق مع منهجها الإسلامي. يقول رئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي إن الإسلام يمكن أن يتوافق مع «العلمانية الإجرائية»، والتي من خلالها يمكن للدولة وضع الضمانات الدستورية لحماية حرية الدين وحرية التعبير للتأكد من حيادية الدولة تجاه الأديان المختلفة. حيث تمتنع الدولة عن التدخل في أسلوب الحياة الديني

See the statement by the Egyptian Initiative for Personal Rights on 16 July 2012، available at http://www.eipr.org/pressrelease/2012/07/16/1453.

33– See the statement by the Egyptian Initiative for Personal Rights on 16 July 2012، available at http://www.eipr.org/pressrelease/2012/07/16/1453.

لمواطنيها، يتم استخدام أدوات الإكراه لدى الدولة لفرض عادات أو ممارسات دينية.[٣٤]، فوفقا للغنوشي، فإنه في مجال السياسة تنحصر إسلامية الدولة في ضمان أن الإجراءات التي تتخذ، تتفق مع القيم الإسلامية، دون أن يتطلب ذلك وصاية أي من المؤسسات الدينية. على أن يقوم البرلمان بإدارة مختلف التفسيرات للإسلام بشكل سلمي.[٣٥]

تهدف نظرية الغنوشي في الحقيقة إلى التوفيق بين فكرتين متعارضتين بالأساس؛ وهما الحياد الديني للدولة، واعتبار الإسلام المصدر الأعلى للتشريع في الدولة. يوضح النعيم أن منطق وهدف السياسات العامة أو التشريع في الدولة العلمانية يستند إلى التداول الحر المفتوح والعقلاني الذي يستطيع أن يشترك فيه عموم المواطنين، والذي يمكن أن يقبلوه أو يرفضوه حسب حججهم أو أسانيدهم. وهو الشيء الذي لا يمكن أن يحدث عندما يكون مرجع العملية التشريعة محكوما بالدين والشريعة الإسلامية.

يوجد لدى حركة النهضة أولويات سياسية مختلفة خلال الفترة الانتقالية عن نظرائها في مصر، فلا يدعو البرنامج الرسمي لحزب النهضة لتطبيق الشريعة، والغنوشي قال إن حزبه ليس مهتما في هذه المرحلة بتطبيق الشريعة أو أن يتم إدراجها في الدستور. وعلى الرغم من الضغط الذي يمارسه السلفيون في تونس والمتشددون في صفوف النهضة، فقد وافقت حركة النهضة على مطالب الليبراليين بألا يتم ذكر الشريعة في الدستور الجديد. واكتفت حركة النهضة بالحفاظ على الإسلام كدين رسمي للدولة في الدستور.[٣٦] كان هذا خطوة مهمة في تقليل التوتر بين العلمانيين والإسلاميين. يؤكد الغنوشي أن أولوية الحركة في المرحلة الانتقالية في تونس هي دعم الحرية والديمقراطية، التي يدعي أنها المحور الأساسي للشريعة على كل حال.[٣٧] ومع ذلك، فإن قادة حركة النهضة أكدوا في مناسبات مختلفة أن الإشارة للإسلام باعتباره الدين الرسمي للدولة، تسمح للحزب بإقرار قوانين إسلامية وإلغاء أي قوانين

٣٤-راشد الغنوشي، «العلمانية والعلاقات بين الدين والدولة من منظور حزب النهضة»، محاضرة نظمها مركز دراسات الإسلام والديمقراطية، ٢ مارس ٢٠١٢. فيديو المحاضرة متاح على:
http://www.ustream.tv/recorded/20827717?utm__source=Transcript+of+Rached+Ghannouchi%27s+lecture+on+Secularism++March+2%2C+2012&utm__campaign=Tunisia+Democracy+Rached+Ghannouchi+Transition+Center+for+the+Study+of+Islam+and+Democracy+%28CSID%29&utm__medium=email. The full transcript is available in English at http://blog.sami-aldeeb.com/2012/03/09/full-transcript-of-rached-ghannouchis-lecture-on-secularism-march-2-2012/

٣٥- المرجع السابق

36-K. Fahim، 'Tunisia Says Constitution Will Not Cite Islamic Law'، New York Times، 28 March 2012، available at http://www.nytimes.com/2012/03/27/world/africa/tunisia-says-constitution-will-not-cite-islamic-law.html

37-Al-Assad Ben Ahmad، 'We Fought for Freedom، Not Sharia Law'، Al-Ahram Weekly، 5 April 2012، available at http://weekly.ahram.org.eg/2012/1092/re4.htm

تتعارض مع الشريعة.[٣٨] الأمر الذي يؤكد أن النهضة لم تتخل بشكل كامل عن الطموح في تطبيق حكم الشريعة، لكن تم وضع هذه المسألة جانبا الآن للنظر فيها في مرحلة لاحقة، عندما تكون الحركة أكثر استقرارا اجتماعيا وسياسيا.

في هذا السياق تمنح مسودة الدستور التونسي للأحزاب الإسلامية مرونة فرض جدول أعمالها تدريجيا. فهي تضم عددا من الإشارات التي تضمن تأثير الشريعة الإسلامية في السياسات العامة للدولة. تشير ديباجة مسودة الدستور إلى مركزية أسس وأهداف الإسلام في المجتمع، غير أنها تؤكد على الفهم المعتدل والمرن للإسلام. وفقا للمادة ٤، تصون الدولة الدين وتحمي دور العبادة. وتعتبر مرجعية الإسلام باعتباره دين الدولة الرسمي، حكما دستوريا غير قابل للتعديل.

مفهوم حقوق الإنسان:

تقر الأحزاب الثلاثة من الناحية النظرية بقيمة حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما تؤكد أدبيات الإخوان المسلمين وحركة النهضة خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن حماية حقوق الإنسان وظيفة أساسية للدولة الإسلامية.[٣٩] أظهر أيضاً حزب النور انفتاحاً تجاه حقوق الإنسان.[٤٠] تلتقي الحقوق المقترحة والمروج لها من الإسلاميين مع الكثير من حقوق الإنسان العالمية، لكن مع وجود اختلافات مفاهيمية جوهرية. تثير تلك الاختلافات القلق، خاصة فيما يتعلق بمجالات المساواة بين الجنسين، وحقوق غير المسلمين في الدولة المسلمة، وحرية التعبير، والتعددية السياسية، وحرية الدين، وتجريم العقوبات غير الإنسانية والقاسية.

إن مفهوم حقوق الإنسان الذي يتبناه كثير من الإسلاميين يضع النصوص الدينية والشريعة الإسلامية كمصدر لحقوق الإنسان، مع تقدير أقل للعقل والتجربة الإنسانية في فهم النصوص

٣٨- انظر لقاء مع الغنوشي، مجلة المجتمع، ٧ أبريل ٢٠١٢، متاح على:
http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=9419&pid=2456&version=137

٣٩- محمد الغزالي، حقوق الإنسان: بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، الإصدار الرابع (القاهرة: نهضة مصر، ٢٠٠٥)؛ الإخوان المسلمون، «بيان للناس»، دليلك إلى جماعة الإخوان المسلمين (القاهرة: اقرأ، ٢٠١١)، ص٣١٥-٣٢٠؛ محمد الهضيبي «مبادئ السياسية في الإسلام» (القاهرة: Islamic INC، 1997)؛ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية الجزء الأول والثاني (٢٠١١).

٤٠-في استطلاع لمنظمة العفو الدولية حول موقف الأحزاب المصرية من منظومة حقوق الإنسان الدولية، «وافق حزب النور على جميع التعهدات باستثناء إلغاء عقوبة الإعدام وحماية حقوق المرأة». انظر منظمة العفو الدولية «مصر: استطلاع آراء الأحزاب السياسية تظهر معارضة «مقلقة» لحقوق المرأة، ٢٠١١، متاحة على:
http://www.amnesty.org.uk/news__details.asp?NewsID=19911،
تم زيارة الموقع في ٢٣ أغسطس ٢٠١٢.

الدينية. يصطدم هذا المفهوم مع منطق حقوق الإنسان العالمية. تؤكد المادة الأولي من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن كل شخص بصرف النظر عن دينه يمكن أن يطالب بحقوق الإنسان، من خلال مناشدة العقل والضمير الإنساني. على الرغم من أن الدين يمكن أن يشكل أساساً لحقوق الإنسان، فإن هناك تفسيرات دينية تتعارض مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان.

يؤكد حزب الحرية والعدالة أنه ملتزم بحقوق الإنسان العالمية شريطة عدم تعارضها مع الشريعة،[٤١] وذكر البرنامج الانتخابي للرئيس مرسي حماية حقوق الإنسان كما هو منصوص عليها في الشريعة والقيم الدينية الأساسية.[٤٢] يقول حزب النور إن الحريات العامة والحقوق الأساسية يجب أن تتم حمايتها وفقا للشريعة الإسلامية وثوابت الأمة.[٤٣]

كثيرا ما يتم في العديد من الدول العربية، استخدام الإشارات الغامضة للشريعة واحترام القيم الدينية من قبل الحكومات العلمانية والإسلاميين للانتقاص من الضمانات التي يقدمها القانون الدولي لحقوق الإنسان. يتبين من تقييم الأحزاب الثلاثة، أن حزب النهضة فقط هو الذي لا يخضع حقوق الإنسان لقيود مرتبطة بالشريعة، فهو يقول في برنامجه إن «الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان متسقة بشكل عام مع أهداف وقيم الإسلام.»[٤٤] إلا أنه في مناسبات أخرى أعرب الغنوشي وممثلون آخرون للحزب عن دعمهم للتحفظات الواردة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٤٥] التي عبرت عنها الدولة التونسية سابقا.[٤٦]

الشريعة والتعددية السياسية:

قبل ثورات عام ٢٠١١، ركزت الحركات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين والنهضة بشكل كبير على الحقوق السياسية. بسبب وجودهم لعقود طويلة في ظل مناخ قمعي، كانت الطريقة الوحيدة للإسلاميين للبقاء هى المشاركة في النظام السياسي، عن طريق المطالبة بحقوقهم السياسية. يعتقد الإسلاميون أن التعددية السياسية في الدول الديمقراطية الحديثة شبيهة بالتعددية في المدارس الفقهية في الشريعة. من وجهة نظر الإخوان المسلمين وحزب

٤١- حزب الحرية والعدالة، برنامج الحزب (٢٠١١)، ص٢٩

٤٢- حزب الحرية والعدالة، البرنامج الرئاسي لمحمد مرسي (٢٠١٢)، ص٨

٤٣- انظر برنامج حزب النور (٢٠١١)، متاح على:
http://www.alnourparty.org/page/program__headers

٤٤- برنامج حركة النهضة (٢٠١١)، متاح على:
http://www.365p.info/livre/index.html7ص

٤٥- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٤٦- انظر مقابلة مع الغنوشي، مجلة المجتمع، ٧ أبريل ٢٠١٢، متاحة على:
http://magmj.com/index.jsp?inc=5&id=9419&pid=2456&version=137

النور، تكون التعددية السياسية في الدولة الإسلامية محكومة بسيادة الشريعة.[٤٧] هذا يعني أن أي حزب أو جمعية تختلف في رؤيتها مع الإسلام يمكن أن تتعرض لقيود أو للحل، بما أن الشريعة تشكل النظام العام للدولة الإسلامية، ولا يمكن للمسلمين أو غير المسلمين الخروج عن النظام العام. تؤكد حركة النهضة ومفكرها الرئيسي الغنوشي أن جميع الأحزاب والجمعيات يمكن أن توجد في الدولة الإسلامية، بما فيها تلك التي تتبنى المذاهب العلمانية والملحدة.[٤٨] لكن من الناحية العملية، يبدو هذا القول مشكوكا فيه ما دامت حركة النهضة تعمل على تجريم بعض أشكال التعبير باسم حماية المقدسات الدينية؛ من ثم يمكن بسهولة أن تتحول هذه الحجة إلى أداة لإسكات الأصوات العلمانية والأصوات المسلمة الليبرالية.

المساواة بين الجنسين:

المجال الأكثر جدلاً في النقاش حول الإسلام السياسي وحقوق الإنسان هو حقوق المرأة. وبشكل عام لا تؤمن الأحزاب الإسلامية بمفهوم المساواة بين الجنسين على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. إن أعضاء وقادة الإخوان المسلمين عادة ما ينتقدون مفهوم المساواة بين الجنسين في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قائلين إن طريقة تناول حقوق المرأة على الصعيد الدولي قد أفسدت القيم والأخلاق الاجتماعية الإسلامية.[٤٩] في مواجهة ذلك، يدعو الإسلاميون إلى الأدوار التكاملية بين الرجال والنساء.[٥٠] هذا يعني أنه في الواقع ليست كل الحقوق التي يتمتع بها الرجال هي متاحة للنساء. ينعكس هذا المفهوم في المواقف التمييزية التي يعتنقها العديد من الإسلاميين بخصوص الزواج، والطلاق، والحقوق السياسية للنساء.

تتفق الأحزاب الثلاثة على بعض الجوانب القانونية للعلاقة بين الرجال والنساء في الشريعة الإسلامية، ويتضمن ذلك مسئولية الرجال في تغطية التكاليف المالية لزوجاتهن وفقا

٤٧- عصام العريان، الإخوان المسلمون والدولة المدنية (القاهرة: مركز الإعلام العربي، ٢٠١١)؛ برنامج حزب النور، متاح على:

http://www.alnourparty.org/page/program__headers

٤٨- راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية/ الجزء الثاني: (٢٠١١)، ص١٤٧-١٥٠

٤٩- انظر: مقابلة مع مكارم الديري، ١١ أغسطس ٢٠١٢، متاح على:

http://ikhwanonline.com/ramadan/Pageview.aspx?ID=2333&SectionID=9

٥٠- الإخوان المسلمون «وثيقة المرأة والشورى»، دليلك إلى جماعة الإخوان المسلمين (القاهرة: اقرأ، ٢٠١١)، ص٣٠٧. نفس المعني أيضا واضح في برنامج حزب الحرية والعدالة، حزب الحرية والعدالة، برنامج الحزب (٢٠١١)، ص١١٢-١١٣ وص٣١؛ برنامج حزب النور (٢٠١١) متاح على:

http://www.alnourparty.org/page/program__social؛

وراشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية الجزء الأول (٢٠١١)، ص٩٠.

لمبدأ القوامة، في مقابل الامتيازات التي يحصل عليها الرجال داخل مؤسسة الزواج. تتفق الأحزاب الثلاثة أيضا على أن النساء يجب أن يرثن نصف حصة الميراث المخصصة لأشقائهن الرجال، إلى جانب وجوب تحريم زواج النساء المسلمات من الرجال غير المسلمين. تلك الآراء القانونية شائعة بين علماء الشريعة الإسلامية، وتستمد أساسها من أحكام واضحة في القرآن والسنة، ولذلك فإن الإسلاميين حتى الإصلاحيين منهم مثل الغنوشي لم يبتعدوا عن تلك الآراء.

هناك اختلافات ملحوظة بين الأحزاب الثلاثة في فهم جوانب عديدة أخرى من حقوق المرأة. فحركة النهضة، هى أكثر تقدمية من الإسلاميين المصريين في العديد من المجالات المثيرة للجدل في حقوق المرأة. لا تعترض النهضة في مسألة تعدد الزوجات، على تقييد ممارسة تعدد الزوجات، لكنها تأخذ بالرأي القائل إن إلغاء تعدد الزوجات يجب ألا يكون القاعدة.[٥١] وعلى العكس، يرى أغلب الإسلاميين المصريين أن تعدد الزوجات مسموح به في الإسلام، وأنه لا يمكن أن يتم وضع قيود قانونية عليه ما دام الرجال ملتزمين بمعاملة عادلة ومنصفة لزوجاتهم.[٥٢]

يخشى الحقوقيون في مصر أن ينعكس الدستور الجديد على قانون الأحوال الشخصية[٥٣]. وقد ذكرت القيادات النسائية لحزب الحرية والعدالة في عدة مناسبات أنه ينبغي تعديل قانون الأسرة ليتسق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد اعتبر أن المعاهدات الدولية بشأن حقوق المرأة دمرت قيم الأسرة المسلمة. قدم أعضاء حزب النور مقترحات قوانين في برلمان ما بعد الثورة تتعارض مع حقوق المرأة. يهدف أحد هذه المقترحات إلى خفض سن زواج الفتيات إلى١٢ سنة. وسبق أن قال الرئيس محمد مرسي خلال حملته الانتخابية، إنه ينبغي تقنين الزواج المبكر. واقترح حزب النور أيضا عدم تجريم ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهذا يتفق مع موقف جماعة الإخوان المسلمين، التي تعتقد أنه ينبغي ترك هذه الممارسة للسلطة التقديرية للأسرة، لكن يجب على الأطباء القيام بها[٥٤]. جدير بالذكر أنه في عام ٢٠٠٨، عارضت كتلة جماعة الإخوان المسلمين البرلمانية تجريم ختان الإناث وقاومت

٥١- راشد الغنوشي، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، الإصدار الثالث (لندن: مركز المغرب للبحث والترجمة، ٢٠٠٠)، ص٩٨ وص١٠٤.

٥٢- الإخوان المسلمون وإسلاميون مصريون آخرون عادة عارضوا وضع قيود على تعدد الزوجات في تعديلات قانون الأسرة عام ١٩٧٩، انظر: سالم البهنساوي، قوانين الأسرة بين عجز النساء وضعف العلماء (المنشورة: دار الوفاء، ٢٠٠٣)، ص١١٥

53- H. Badran، 'The Arab Spring Represents a Leap Backward for Women'. The Daily Star. 27 August 2012، available at http://www.dailystar.com.lb/Opinion/Commentary/2012/Aug-27/185770-the-arab-spring-represents-a-leap-backward-for-women.ashx#axzz24mOSmBKj.

54- Ibid.

رفع سن الزواج إلى ١٨ سنة[٥٥].

يخلو الدستور المصري الجديد من ضمان المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. بل يؤيد الدستور وجهة النظر الذكورية والأبوية في العلاقة بين الجنسين في المجتمع، و يعزز أيضا تأثير تفسير الشريعة الإسلامية المحافظ. ورد ذكر المرأة في الدستور كأمهات وأخوات وليس كمواطنات يتمتعن بوضع المساواة الكاملة مع الرجل. تنص المادة ٣٣ على أن «كل المواطنين متساوون أمام القانون، لديهم حقوق عامة وواجبات متساوية دون تمييز». ولكن حذفت الإشارة إلى حظر التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العرق أو أي أشكال أخرى في النسخة الأخيرة من الدستور، وخلا الدستور من أى نص صريح على المساواة بين الجنسين. تفتح المادة (١٠) الباب للسياسات التمييزية ضد المرأة في الأسرة وأماكن العمل. تعهد هذه المادة إلى الدولة والمجتمع، على نحو غامض، بالحفاظ على طابع الأسرة المصرية الأصيل وضمان قيمها الأخلاقية والدينية. وفقا للمادة نفسها، تضمن الدولة قيام المرأة بالتوفيق بين واجباتها نحو أسرتها ومشاركتها في الحياة العامة.

بعد سقوط بن على، حرص حزب "النهضة" على طمأنة النساء التونسيات على أن حقوقهن الواردة في قانون الأسرة لن يتم المساس بها، كما وافق الحزب على قانون الانتخابات الذي خصص عددا متساويا للمقاعد للرجال والنساء في القوائم الانتخابية للأحزاب (مناصفة). إلا أن النهضة تعرض للانتقاد بسبب اقتراحه استخدام تعبير "تكامل الأدوار بين الرجال والنساء" في الدستور. أثار هذا المقترح غضب الكتلة العلمانية والحقوقيين، والذين خشوا أن يستخدم ذلك لتبرير تراجع مستقبلي عن حماية النساء في القانون التونسي.[٥٦] سحب الإسلاميون التونسيون هذا المقترح، وأصبحت مسودة الدستور التونسي تعترف بحقوق النساء في عدد من المواد. تشير المسودة إلى المساواة بناء على النوع الاجتماعي (المادة ٥)، وحقوق النساء وحماية أي تقدم تم تحقيقه سابقا في هذا الشأن في تونس (المادة ٧). وتضمن المسودة أيضا فرصا متساوية بين الرجال والنساء، وتشير أيضا إلى مسئولية الدولة عن القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة (المادة ٣٧). ومع ذلك، لا يزال مجهولا مستقبل التفاعل بين اللغة التقدمية و مواد أخرى عن الإسلام باعتباره الديانة الرسمية للدولة (المادة ١)، والإشارة المبهمة لمسئولية الدولة في حماية العائلة وتماسكها (المادة ٨). حيث يمكن وفقا لتفسير معين لتلك

55– See Al–Markaz al–I'lāmî Lil Ikwan al–Muslimun، 'Al–Ikhwan al–Muslimun fî Parlamān 2005'، Al–Mawsü'ah al–Tarikhiyyah al–Rasmiyyah li al–Ikhwan، 2008، available at http://bit.ly/O99T9U، accessed 23 August 2012.

٥٦– هيذر مكروبي، «هل سيؤدي الدستور التونسي إلى تآكل مكاسب النساء في الربيع العربي» New Statesman، ١٥ أغسطس ٢٠١٢، متاح (بالإنجليزية) على:
http://www.newstatesman.com/blogs/politics/2012/08/will–tunisian–constitution–erode–gains–women–arab–spring

المواد أن يعيق المساواة الكاملة بين الرجال والنساء. جدير بالذكر، أنه عندما رفعت الحكومة التونسية تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية السيداو) في أغسطس ٢٠١١، قامت بالإدلاء بإعلان غامض يقول إن تنفيذ الاتفاقية يجب ألا ينتهك مبدأ أن الإسلام هو الديانة الرسمية للدولة.[٥٧]

أما بخصوص الحقوق السياسية للنساء، فقد استمر الإخوان المسلمون في تبني الرأي نفسه، أى أن الشريعة تسمح للنساء بالترشح في الانتخابات البرلمانية وشغل أي وظيفة عامة، باستثناء رئاسة الدولة.[٥٨] قبل عام ٢٠١١، كان السلفيون المصريون يقولون إنه يجب ألا يسمح للنساء بالترشح للبرلمان.[٥٩] ولكن بعد الثورة راجع كبار علماء السلفية هذا الموقف. إلا أنه يتضح من الرأي الشرعي الذي أدلى به القيادي السلفي ياسر البرهامي، أن السلفيين قد اضطروا لذلك، لأن قانون الانتخابات المصري يلزم جميع الأحزاب أن ترشح على الأقل امرأة واحدة على قوائمها الانتخابية. يقول البرهامي إن ترشيح النساء للانتخابات البرلمانية هو بشكل مبدئي أمر غير مسموح به، ولكنه يقول إن هذا الموقف يمكن أن يتغير لمنع "مفسدة" أخلاقية، أي الفساد الذي يمكن أن ينجم عن احتلال العلمانيين الذين يرفضون حكم الشريعة هذه المقاعد.[٦٠] خلال الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١١ لم يقم حزب النور بنشر صور النساء المرشحات على قوائمه الانتخابية، بدلا من ذلك قاموا بوضع مكان الصور "ورود" أو صور أزواج المرشحات. على النقيض، ذكر الغنوشي زعيم حزب النهضة، في كتابه حول الحريات العامة في الدولة الإسلامية، أن الإسلام لا يمنع النساء من الترشح لأي منصب عام، بما في ذلك السلك القضائي والرئاسة.[٦١]

حرية الدين:

تؤكد البرامج السياسية للأحزاب الإسلامية الثلاثة أن حرية الدين هي حق أصيل في الإسلام، لكن تصور الإسلاميين عن حرية الدين تصور مختلف عما ينص عليه القانون

٥٧- انظر هيومن رايتس ووتش، « تونس: الحكومة ترفع تحفظاتها عن اتفاقية حقوق المرأة»، ٧ سبتمبر ٢٠١١، متاح على:

http://www.hrw.org/ar/news/2011/09/06.

٥٨- الإخوان المسلمون، «وثيقة المرأة والشورى»، في عامر شماخ، دليلك إلى جماعة الإخوان المسلمون (القاهرة: إقرأ، ٢٠١١)، ص٣١٠.

٥٩- ياسر البرهامي، فتوى «ترشيح المرأة لانتخابات مجلس الشعب»، ٢٠١٠، متاح على:

http://www.salafvoice.com/article.php?a=4821

٦٠- ياسر البرهامي، «حكم مشاركة المرأة في المجالس النيابية»، ٢٠١١، متاح على:

http://www.salafvoice.com/article.php?a=5710

٦١- راشد الغنوشي، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، الطبعة الثالثة (لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ٢٠٠٠)، ص١١٥-١٢٨.

الدولي لحقوق الإنسان. الرأي السائد داخل الإخوان المسلمين وحزب النور في مصر هو أن الردة محظورة، ويمكن أن ينتج عنها عقوبة الإعدام.[٦٢] كما يمكن حرمان المتحولين من الإسلام من حقوقهم في الزواج والميراث وحضانة الأطفال. يرى بعض الفقهاء المصريين مثل يوسف القرضاوي وسليم العوا أن عقوبة الردة هي عقوبة تقديرية، وأنها ليست جزءا من العقوبات الثابتة في الإسلام. إلا أن العديد من الإسلاميين يعتقدون أن الردة جريمة خطيرة تجب المعاقبة عليها في الدولة الإسلامية. يؤكد الإخوان المسلمون والسلفيون أن الإسلام هو النظام العقائدي في الدولة الإسلامية، وأن الردة تمثل بالتالي تمرداً على هذا النظام.[٦٣] خلال الحملة الانتخابية، سئل الرئيس محمد مرسي حول موقفه من الردة؟ فقال إن الناس يمكن أن يغيروا دينهم في حياتهم الخاصة، إلا أنه ليس من المسموح لهم الإفصاح عن هذا التحول من الإسلام بعلانية في المجال العام.[٦٤]

في المقابل، يقول الغنوشي إن حرية الدين هي محمية بشكل مطلق في الإسلام، بما في ذلك الردة،[٦٥] ولكنه لم يتطرق إلى عواقب الردة فيما يتعلق بالأحوال المدنية للمرتدين. حقيقة الأمر، أنه بدون وقف العقوبة المدنية للمرتدين، فإن الزعم بالإقرار بحرية العقيدة يكون في الواقع الفعلي غير ذي معنى.

حقوق المواطنين غير المسلمين:

في مصر أغلبية المصريين من المسلمين السنة، بينما المسيحيون هم أكبر أقلية دينية. هناك طوائف دينية أخرى مثل البهائيين، واليهود، والشيعة، والأحمديين، والقرآنيين، وشهود يهوه. بدأت الأقليات الدينية مؤخرا تشعر بقلق بالغ بشأن حقوقها في المستقبل تحت حكم الإسلاميين.[٦٦] على مدى العقدين الماضيين، أكد الإخوان المسلمون في أكثر من مناسبة

٦٢- انظر الفتوى المنشورة على الموقع الرسمي لقسم الدعوة للإخوان المسلمين في ٢٧ مارس ٢٠١٢، متاحة على: http://www.manaratweb.com/e-print.php?id=1608،

فتاوى مشابهة تم نشرها سابقا ومتاحة على الموقع. انظر أيضا رأي العالم السلفي المشهور ياسر البرهامي عن الردة في الإسلام، ١٢ مايو ٢٠١٢، متاحة على:

http://www.youtube.com/watch?v=lL3AhugZ__5E

٦٣-المرجع السابق

٦٤- انظر النقاش الانتخابي، موعد مع الرئيس، قناة النهار التليفزيونية، ١٨ مايوم ٢٠١٢، متاحة على: http://www.youtube.com/watch?v=7ReJFzuKONk:

٦٥-راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، الجزء الأول (٢٠١١)، ص٧٢-٧٧

٦٦-انظر:

O. Halawa، 'Egyptian Religious Minorities Fear Rise of Islamists'، Egyptian Independent، 3 June 2011، available at http://www.egyptindependent.com/node/462243، تم زيارة الموقع في ٢٠ مارس ٢٠١٢

احترامهم لمبدأ المواطنة والمساواة بين جميع المصريين، ولكن حقوق الأقليات الدينية في فكر الإخوان المسلمين لا تزال مصدراً للقلق.

نصت مبادرة الإصلاح التي أعلنها الإخوان المسلمون في عام ٢٠٠٤ على أن "حرية الدين مكفولة للديانات السماوية المعترف بها" (وهي المسيحية واليهودية، ويوصف أتباعهم عادة بـ"أهل الكتاب"). [٦٧] يمكن العثور على قيد مماثل في برنامج حزب الحرية والعدالة، الذي يتحدث عن واجب الدولة في حماية الأديان السماوية فقط. [٦٨] ذكر قادة الإخوان المسلمين أن لدى المواطنين غير المسلمين الذين لا يؤمنون بالكتب السماوية الحق في العيش في مصر، إلا أنه لا يسمح لهم بالتعبير عن معتقداتهم الدينية بشكل علني أو بناء أماكن العبادة الخاصة بهم. [٦٩] يذكر برنامج حزب النور المسيحيين باعتبارهم الأقلية الوحيدة غير المسلمة في مصر التي يجب حماية حقها في حرية الدين. [٧٠] في المقابل، دعم الغنوشي الرأي الصادر من عدد من الفقهاء المسلمين بأن الديانات الأخرى غير أهل الكتاب يجب حمايتها في الدولة الإسلامية. [٧١]

يذكر برنامجا حزب الحرية والعدالة وحزب النور أن لغير المسلمين أن يطبقوا القواعد الدينية الخاصة بهم في الشئون الدينية وشئون الأسرة. إلا أنهما يتفقان على أنه في المسائل الأخرى، يجب تطبيق قوانين الدولة –أي الشريعة الإسلامية– بشكل متماثل على المسلمين وغير المسلمين. بالمثل، يقول الغنوشي أيضا إن كل القواعد الإسلامية المتعلقة بالنظام العام يجب أن تطبق على المسلمين وغير المسلمين على حد سواء. [٧٢] جدير بالذكر أن غير المسلمين في مصر أعربوا عن رفضهم أن تحكمهم الشريعة الإسلامية، لاسيما فيما يتعلق بالعقوبات البدنية الإسلامية (الحدود).

بخصوص الحقوق السياسية لغير المسلمين، تتجنب الوثائق الرسمية التي نشرها حزب الحرية والعدالة والإخوان المسلمون بعد الثورة مناقشة حق غير المسلمين في الترشح لمنصب رئاسة الدولة. وفي المقابل، استبعدت مسودة البرنامج السياسي لعام ٢٠٠٧ للإخوان المسلمين

٦٧–الإخوان المسلمون، مبادرة الإخوان للإصلاح، في دليلك إلى جماعة الإخوان المسلمين (القاهرة: اقرأ، ٢٠٠٤)، ص٣٢٤

٦٨–حزب الحرية والعدالة، برنامج الحزب (٢٠١١)، ص١٥٤

٦٩– انظر:

R. Scott، The Challenge of Political Islam: Non-Muslims and the Egyptian State (California: Stanford University Press، 2010); M. Tadros، The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt (London: Routledge، 2012)

٧٠– انظر برنامج حزب النور (٢٠١١) متاح على:

http://www.alnourparty.org/page/program__headers

٧١–راشد الغنوشي، حقوق المواطنة، الإصدار الثالث (فيرجينيا: المعهد الإعلامي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣)، ص٥٦–٥٧.

٧٢–المرجع السابق، ص١٠٥.

بشكل لا لبس فيه غير المسلمين من الترشح لمناصب رئيس الجمهورية ورئاسة الوزراء. تلك المناصب –وهي ما يطلق عليها مناصب "الولاية العظمى"– يجب أن يشغلها رجال مسلمون.[٧٣] عقب الثورة، أعلن قادة الإخوان المسلمين أن الجماعة لن ترشح مرشحين غير مسلمين أو نساء لمنصب الرئاسة، إلا أنهم لن يعترضوا إذا قامت أحزاب أخرى بذلك.[٧٤] في الأدبيات الفكرية للإخوان المسلمين يذكر بشكل صريح أن غير المسلمين والنساء مستبعدون من تولي مناصب الولاية العظمى.[٧٥] في تونس، قال الغنوشي إن العقيدة الإسلامية هي أحد شروط تولي منصب الرئاسة، ولكنه يقول أيضا إن في بعض الحالات الاستثنائية، مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية في المجتمعات متعددة الأديان يمكن رفع هذا الشرط.[٧٦]

تكرس مسودة الدستور التونسي التمييز ضد غير المسلمين في الحقوق السياسية. المادة ٦٧ من مسودة الدستور تنص على أنه يجب على رئيس الجمهورية أن يكون مواطنا مسلما. هذه المادة متعارضة مع مادة دستورية أخرى تضمن المساواة وعدم التمييز بين المواطنين التونسيين (المادة ٥). نسخ هذا الشرط من دستور تونسي سابق بالرغم من معارضة الحقوقيين وبعض أطراف المعارضة. كما أوضح قادة حزب النور أن غير المسلمين لن يتم السماح لهم بتولي مناصب الولاية العظمى في الدولة الإسلامية، بالنسبة إليهم يشمل ذلك أيضا منصب نائب الرئيس.[٧٧]

لا شك حقوق الأقليات الدينية في ظل الدستور المصري الجديد في خطر. فممارسة الحرية الدينية مقصورة فقط على أتباع الديانات السماوية (أى اليهودية والمسيحية والإسلام). هذا يعني أن الأقليات الدينية الأخرى، مثل البهائيين، لا تتمتع بحريتها الدينية. جدير بالذكر أن الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في برلمان عام ٢٠٠٥رفضت الاعتراف بالأقلية البهائية، واعتبرت أن البهائية هي معتقد مهرطق لا تجب حمايته في المجتمع الإسلامي.

يعترف الدستور الجديد بحقوق غير المسلمين في تطبيق قواعدهم الدينية الخاصة فيما يتعلق بشئون الأسرة والشئون الدينية. ويعتقد بعض المراقبين أن هذه المادة خطوة للأمام فيما يتصل بحقوق غير المسلمين، حيث إنها المرة الأولى التي يعترف فيها دستور بوجود ديانات أخرى في مصر. غير أن تلك المادة تكرس مبدأ الطائفية في التعامل مع الأسرة، بدلا من وضع قانون مدني واحد لجميع المواطنين بغض النظر عن ديانتهم. الكثير من المسيحيين يعانون من

٧٣– الإخوان المسلمون، «برنامج حزب الإخوان»، الموسوعة التاريخية الرسمية للإخوان، ٢٠٠٧، متاحة على: http://bit.ly/e2JXBE، تم زيارة الموقع في ١٥ مايو ٢٠١٢.

74–M. Tadros، The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt (London: Routledge، 2012)

٧٥– محمود غزلان، الإسلام هو الحل (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٦).

٧٦– راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، الجزء الأول (٢٠١١)، ص٢٣٥–٢٤١.

٧٧– انظر تصريحات ياسر البرهامي، ٤ يوليو ٢٠١٢، متاح على:

.http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=722750&

القيود الصارمة التي تفرضها الكنائس الأرثوذكسية والكاثوليكية على مسألة الطلاق، وبعض المسيحيين اضطروا للتحول إلى الإسلام لتفادي تلك القيود.[٧٨] إن تطبيق قوانين للأسرة ذات طابع طائفي، يعني أنه سوف يخضع أعضاء كل طائفه دينية إلى قواعد دينية تمييزية لا تتماشى مع حقوق الإنسان.

لم تشهد حقوق الأقليات المسيحية في مصر تحسنا بعد الثورة، بسبب المناخ الديني المتعصب، والذي تفاقم جراء السيطرة السياسية للإسلاميين، الأمر الذي عزز مخاوف المسيحيين. شهدت مصر سلسلة من الاشتباكات الطائفية خلال العام الماضي، مع استمرار التعامل مع العنف الطائفي باعتباره قضية أمنية، ودون معالجة للأسباب الجذرية للظلم الذي تشعر به الأقليات الدينية. وبدلا من معالجة الحقوق المشروعة للمسيحيين في المساواة وعدم التمييز، يكرر الإخوان المسلمون والرئيس مرسي الأخطاء التي وقع فيها النظام السابق. هناك مطلب أساسي للمسيحيين في مصر، يتعلق بإزالة القيود القانونية المفروضة على بناء وصيانة الكنائس. في يونيو ٢٠١١ قدمت الحكومة الانتقالية برئاسة عصام شرف مشروع قانون موحدا لبناء دور العبادة. عارض العديد من المسيحيين القانون المقترح، واعتبروه مقيدا وأدني من توقعاتهم. وأكد الإخوان المسلمون وحزب النور أن أي تنظيم لهذا الشأن، يجب أن يكون متناسبا مع عدد المسيحيين واحتياجاتهم بشكل دقيق، ولذلك عارضوا وجود قانون موحد لدور العبادة.[٧٩]

تعيين غير المسلمين والنساء في مناصب سياسية عليا هو أمر خلافي بين الإسلاميين في مصر. أثناء حملته الانتخابية، تعهد الرئيس مرسي بتعيين مسيحي وامرأة كنواب للرئيس، إلا أن السلفيين اعترضوا لأن منصب نائب الرئيس يمكن أن يحل محل الرئيس في ظروف معينة، والأخير يجب أن يشغره رجل مسلم. رضخ الرئيس مرسي للضغوط وغير رأيه، فعين امرأة ومسيحيا في منصب مساعدي الرئيس، أما منصب نائب الرئيس فقام بتعيين قاض بارز مسلم لهذا المنصب.

حرية التعبير:

يعتبر تعريف ونطاق حرية التعبير وعلاقتها بحرية الدين والأخلاق إشكالية بالنسبة لبرامج الإسلاميين. يلاحظ أن برامج حزب الحرية والعدالة وحزب النور مفعمة بالغموض،

٧٨- انظر «الاحتجاج من أجل الحق في الطلاق»، Ahram Weekly، ٢٨ يوليو ٢٠١١.

٧٩- انظر جريدة الوفد، ١٦ مايو ٢٠١٢، متاح على:
http://www.alwafd.org/برلمان-الثورة-471/مناقشات-الشعب-210983/السلفيون-والإخوان-يعترضون-على-قانون-دور-العبادة والمصري اليوم، 21 مارس 2012، متاح على:
http://www.almasryalyoum.com/node/725126

واستخدام عبارات فضفاضة، تسمح بوضع قيود على حرية التعبير. على سبيل المثال، يقول حزب الحرية والعدالة أنه ملتزم بـ»حرية التعبير بشرط احترام القيم الأساسية للمجتمع.»[٨٠] كما يؤكد أيضا على العلاقة المباشرة بين حرية الإبداع الفني واحترام الأخلاق، وقيم وتقاليد المجتمع.[٨١] يتضمن برنامج الحزب قسما خاصا عن إصلاح الإعلام، ونص على أن «الصحافة حرة، ولا يجب أن تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة، فيما عدا رقابة الضمير المهني، وقيم المجتمع والقانون.» ويضيف أن «حرية نشر الصحف، أو المجلات، أو أي منافذ أخرى مطبوعة أو إلكترونية مكفولة بدون أي عقبات قانونية أو إدارية، طالما هذا المنفذ يحترم الدستور والقانون، إلى جانب الأخلاق العامة.»[٨٢] وبالمثل، يضمن برنامج الحزب الحق في إنشاء قنوات تليفزيونية خاصة ومحطات إذاعية، بشرط احترام القيم المجتمعية، والأخلاق العامة، ويؤكد أن الإعلام يجب أن يحترم الأديان السماوية.[٨٣]تلك الإشارات لقيم المجتمع واحترام الأديان تترك الباب مفتوحا على مصراعيه للتدخل التعسفي في الإعلام على أسس دينية. علاوة على ذلك، لا يوضح حزب الحرية والعدالة طبيعة القيود التي يمكن فرضها بشكل قانوني، وعلى أي أسس. لا يتضمن البرنامج الالتزام بتعديل قانون العقوبات لإلغاء عقوبات حبس الصحفيين، والتي هي مصدر قلق كبير في مصر منذ عقود؛ نظرا لأنه كثيرا ما تم استخدام الإعلام المملوك للدولة من قبل نظام مبارك لأغراض قمعية، يعد برنامج حزب الحرية والعدالة بإعادة هيكلة ملكية الإعلام المطبوع والبث الإعلامي المملوك للدولة لضمان استقلالهم، ولكنه لا يوضح كيف أيضا.

حرية التعبير على الإنترنت هي أيضاً هدف للتقييد؛ حيث يسعى حزب الحرية والعدالة إلى إنشاء مجلس متخصص للإعلام الجديد، وكَّل إليه مهام صياغة مبادئ توجيهية للإعلام الإلكتروني، حتى يكون عمله مسترشدا بـ"روح الإسلام وقيم وأخلاق المشروع الحضاري المصري"[٨٤] يثير هذا المقترح القلق بسبب القيود التي يمكن أن تفرض على استخدام الإنترنت، في حين أن مهام هذا المجلس غير محددة. تعهد حزب الحرية والعدالة أيضا بتبني قانون جديد خاص بجرائم الإنترنت المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والقرصنة الإلكترونية، وحماية الأخلاق العامة. هذا النوع من القوانين شائع في كثير من الدول الأخرى، إلا أن الإشارة الغامضة لحماية الأخلاق العامة يمكن أن يتم استخدامها لتقييد وحجب بعض المواقع الإلكترونية.

ذكر حزب النور أن حرية التعبير والحريات الإعلامية يجب أن تكون متسقة مع الشريعة،

٨٠-حزب الحرية والعدالة، برنامج الحزب (٢٠١١)، ص٣١.
٨١-المرجع السابق، ص١٤٠.
٨٢-المرجع السابق، ص١٥٣-١٥٨.
٨٣-المرجع السابق ص١٥٤.
٨٤-المرجع السابق، ص١٥٧.

والقيم الأساسية للمجتمع والحفاظ على النظام العام. يشير الحزب إلى أنه يجب على الحكومة ومؤسساتها، بما في ذلك وزارة الإعلام، أن تعزز الهوية والثقافة الإسلامية. هذا الموقف لا يعكس تمثيل التعددية الدينية والثقافية للمجتمع المصري، بل يثير القلق حول استخدام حكومة ذات قيادة سلفية إعلام الدولة بشكل منهجي كأداة لزيادة التعليم الديني الإسلامي وتعزيز القيم الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، لا يذكر برنامج الحزب السلفي حرية الإبداع الفني مطلقاً.[٨٥]

تعهد الرئيس مرسي باحترام الحق في الإبداع الفني وحرية التعبير، إلا أن السجل القاتم لممارسة الإسلاميين في هذا المجال يلقي ظلالا من الشك على الموقف الفعلي للإخوان المسلمين والسلفيين. منذ التسعينيات والنشطاء الإسلاميون يضغطون على نظام مبارك لتقييد أنواع معينة من التعبير التي تخضع لحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان. قدم أعضاء الإخوان المسلمين، بما في ذلك الرئيس مرسي نفسه، العديد من الاستجوابات البرلمانية ضد مطبوعات صدرت من وزارة الثقافة ووزارة الاعلام اعتبروها مسيئة للإسلام. سبق أن أعلن الزعماء البارزون للإخوان المسلمين مساندة مواقف أتخذها الأزهر والحكومة ضد الحريات الأكاديمية وحرية التعبير والإبداع الفني؛ بدعوى أن على حرية التعبير أن تحترم ما يسمى بالقيم والأخلاق المجتمعية.[٨٦]

لهذه الأسباب، قامت مجموعة من المفكرين والممثلين والفنانين والروائيين بتأسيس جماعة "جبهة الإبداع المصري" لحماية الحق في الإبداع الفني وحرية التعبير. هؤلاء الفنانون أصابهم القلق جراء سلسلة القضايا التي تم رفعها ضد فنانين مصريين من قبل محامين إسلاميين، اتهموهم بإهانة الإسلام ورموزه. تعهدت الجبهة بمحاربة أي محاوله لفرض رقابة الإسلاميين على الأنشطة الثقافية.[٨٧]

لم يأخذ الرئيس مرسي أي إجراءات قانونية لضمان حماية الفنانين من تلك القضايا، بل يتضمن الدستور الجديد مادة تجرم ازدراء كل الرسل والأنبياء. اقترح الأزهر هذه المادة وساندها الإسلاميون، بالإضافة إلى قوى سياسية أخرى.[٨٨] بمقتضي تلك المادة– على سبيل

٨٥–برنامج حزب النور (٢٠١١)، متاح على:
.http://www.alnourparty.org/page/program__headers

٨٦– انظر تصريحات عبد الرحمن البر لقناة الحرة، ١٣ يناير ٢٠١٢، طريق خاص، متاح على:
http://www.youtube.com/watch?v=ZXOG6c9WNkI

٨٧– علي عبد المحسن، «الكوميديا السوداء: هل الحكم على عادل إمام بداية لاتجاه مقلق؟»، Egypt Independent، ٢٥ مايو ٢٠١٢، متاح (بالإنجليزية) على:
http://www.egyptindependent.com/news/dark-comedy-adel-imam's-prison-sentence-start-worrying-trend

٨٨– انظر «الأزهر يحارب المد الشيعي ومخاوف على حرية العقيدة في مصر»، المرايا، ١١ أغسطس ٢٠١٢، متاح على:

http://almarayanews.com/new/permalink/5501.html

المثال- يمكن محاكمة مسلمين شيعة باعتبارهم هراطقة من المنظور السني المسيطر. سوف يكون لهذه المادة تأثير سلبي بعيد المدى على حرية التعبير والحريات الدينية في نظام مصر الناشيء، ويلاحظ أنه ارتفع عدد الأشخاص المحالين للمحاكمة خلال الشهور الأربعة الأخيرة من ٢٠١٢ -بينهم عدد من غير المسلمين- بتهمة ازدراء الإسلام. بعض هؤلاء المتهمين حكم عليهم بالسجن،[٨٩] وفي إحدى قضايا الازدراء المشهورة حكم على الجناة بالإعدام غيابيا.[٩٠]

أخذ الرئيس مرسي وحكومته مواقف شديدة الصرامة ضد الإعلام في الشهور الماضية، حيث تم رفع عدد متزايد من القضايا ضد صحفيين بتهم إهانة الرئيس. في الوقت نفسه، تسامح الرئيس مرسي وحكومته مع الخطاب التمييزي الذي يقوده الإعلام السلفي وبعض الإسلاميين، وبدلا من العمل على إعادة هيكلة ملكية الإعلام الرسمي -كما وعد الإخوان المسلمون في برنامجهم- قاموا باستخدام سلطتهم السياسية وقوانين النظام السابق لتعيين الصحفيين المقربين لهم، في مواقع المسئولية عن التحرير والإدارة في الصحف المملوكة للدولة.[٩١]

تقول حركة النهضة في برنامجها إن حرية التعبير مكفولة، دون ذكر أي قيود بشكل صريح، ويؤكد البرنامج أيضا أن "حرية الإبداع الفني مصونة، ويجب على الدولة أن تشرع القوانين لضمان ممارستها." فيما يخص الإعلام، يشير البرنامج بشكل عام إلى "تطور الإعلام من أجل إثراء الساحة الثقافية." لكنه لم يوضح كيف سيتم إصلاح الإعلام العام والخاص.[٩٢]

أدت ملاحقة الصحفيين في تونس خلال الأشهر القليلة الماضية، إلى إثارة الشك بشأن التزام النهضة بحرية التعبير. اقترحت النهضة تجريم الأفعال التي تمارس ضد حرمة الإسلام في الدستور المقبل. قاوم العلمانيون والحقوقيون هذا المقترح، حتى تم سحبه من مسودة

٨٩- منظمة العفو الدولية، «مصر: يُعتبر الحكم «المشين» الصادر بإدانة المتهم في قضية ازدراء الأديان بمثابة افتئات على حرية التعبير عن الرأي»، ١٨ ديسمبر ٢٠١٢، متاح على
http://www.amnesty.org/ar/news/egypt-outrageous-guilty-verdict-blasphemy-case-assault-free-expression-2012-12-12

٩٠- الأهرام أونلاين، «تلقى ستة أقباط من الخارج حكما بالإعدام لفيلم معاد للإسلام»، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢، متاح (بالإنجليزية) على:
http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/59363/Egypt/Politics-/Six-expat-Copts-receive-death-penalty-sentence-for.aspx

٩١- انظر البيان المشترك من المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية، ٩ أغسطس ٢٠١٢، «»الإخوان المسلمون على خطى مبارك» منظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية تتضامن مع الصحفيين والإعلاميين ضد محاولات الهيمنة السلطوية الجديدة»، متاح على:
http://www.cihrs.org/?p=3759

٩٢- برنامج حركة النهضة (٢٠١١)، متاح على:
.http://www.365p.info/livre/index.html

الدستور، إلا أنه تمت إضافة جملة أخرى للمادة ٢ حافظت على المعنى نفسه. تنص الجملة بشكل غامض على أن "تحمي الدولة المقدسات." يزعم بعض المراقبين أن الحركة قد أذعنت لمطالب السلفيين.[٩٣] في غضون ذلك، فشلت النهضة في ردع الإسلاميين المتشددين الذين يهددون الحريات العامة وحرية الإبداع الفني.

باختصار، فإن المواقف النظرية والعملية للأحزاب الثلاثة بشأن قضايا حقوق الإنسان الأساسية مقلقة للغاية. بينما تتبنى النهضة مواقف أكثر تقدمية في كثير من الحالات، فإنها لا تزال غامضة في حالات أخرى. ولكن الإخوان المسلمون وحزب النور يقيدون بشكل صريح عددا من أهم حقوق الإنسان العالمية.

الإسلام السياسي وحقوق الإنسان والإصلاح الإسلامي

إن أي إدماج مستقبلي للقانون الإسلامي (الشريعة الإسلامية) -كما يفسرها الإسلاميون- في التشريع الوطني سوف يؤدي إلى تقويض معايير حقوق الإنسان العالمية في تونس ومصر. تشير دراسة حديثة مقارنة لإدماج الشريعة الإسلامية في النظم القانونية لعدد من الدول الإسلامية إلى أن "عددا من الانتهاكات نجم بشكل مباشر عن إعمال القواعد والممارسات القائمة على التقاليد القانونية الإسلامية في هذه الدول".[٩٤]

يؤكد كثير من المسلمين الليبراليين أن القانون الدولي لحقوق الإنسان وركائز الدولة الدستورية الحديثة لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ، إلا إذا انخرط العلماء المسلمون في إصلاح جذري للشريعة الإسلامية بمفهومها التقليدي. يقول المفكر السوداني عبد الله النعيم إنه لا يوجد شيء إلهي في الشريعة الإسلامية، حيث إن أسلوب تطبيقها ومحتواها هو نتاج التفسير الإنساني للمصادر الإسلامية المقدسة. وبالتالي فإن المسلمين يستطيعون مراجعتها في أي وقت، على ضوء المتغيرات المختلفة.[٩٥] وعلاوة على ذلك، يرفض عدد من العلماء

٩٣- انظر: منظمة العفو الدولية، «صحفي تونسي يواجه تهمة تتعلق «بالآداب العامة» عقب انتقاده الحكومة»، ٩ أغسطس ٢٠١٢، متاح على:
http://www.amnesty.org/ar/news/tunisian-journalist-faces-public-morals-charge-after-criticizing-government-2012-08-07،
وآمنة القلالي، "انتكاسة لحرية التعبير في تونس"، هيومن رايتس ووتش، ٢٤ يونيو ٢٠١٢، متاح على:
http://www.hrw.org/ar/news/2012/06/24

٩٤- جان ميتشيل أوتو، «نحو استنتاجات مقارنة»، في جان أوتو (طابعة)، إدراج الشريعة. لمحة مقارنة للأنظمة القانونية لاثنتى عشرة دولة إسلامية في الماضي والحاضر (ليدن: جامعة ليدن بريس، ٢٠١٠)، ص٦١٨.

٩٥- انظر عبد الله النعيم، نحو إصلاح إسلامي: الحريات المدنية، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي (سيراكوز، نيويورك: جامعة سيراكوز بريس، ١٩٩٦).

المسلمين فكرة استخدام الشريعة كقانون للدولة. على سبيل المثال، القاضي المصري محمد سعيد العشماوي يقول إن الشريعة في القرآن تعني طريق الله أو طريق الإسلام، ولكن هذا المصطلح غير الفقهاء الإسلاميون في القرن الثاني للإسلام معناه حتى يطبق في أغلب الأحيان على الشئون القانونية.[٩٦]

يؤكد النعيم أن الدولة العلمانية ضرورية في الإسلام، ويوضح أن الإسلاميين تغاضوا عن اختلافات ذات دلالة بين الأمة الحديثة والمجتمع الإسلامي ما قبل الحداثة. وأنه على مدار التاريخ كان فقهاء المسلمين المستقلون وقضاة الشريعة الإسلامية بعيدين عن السلطة المركزية. وأن المسلمين الأوائل التزموا طوعا بالشريعة الإسلامية وفقا لقناعاتهم، دون حاجة إلى الإكراه. وفقا للنعيم، فإن أي قانون يتم تطبيقه عن طريق السلطة المركزية يكون دائما قانونا علمانيا، ولا يمكن وصفه بأنه إسلامي، لأن المسلمين سوف يختلفون دائما على كيفية تفسير الشريعة.[٩٧]

إن احترام معايير حقوق الإنسان العالمية يتطلب ضمان مواطنة شاملة تقوم على المساواة، وهذا أمر ضروري لضمان التعايش السلمي للمجموعات الدينية والعرقية والثقافية المتعددة في المجتمعات العربية. لذا فإنه من الخطأ اعتبار المطالبة بحقوق الإنسان العالمية، فرضا لقيم غربية على المسلمين. فالمسلمون لا يتبنون رؤية واحدة متجانسة عن المكانة التي يريدون أن يمنحوها للدين في المجال العام. والعديد من المفكرين المسلمين والفاعلين في مجال حقوق الإنسان يدعمون بشكل متزايد معايير حقوق الإنسان العالمية والإصلاح الإسلامي والدولة العلمانية.[٩٨] في عام ٢٠٠٤ قام ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان المستقلة المصرية والعربية بإصدار وثيقة تؤكد أن حقوق الإنسان العالمية هي نتاج التفاعل بين الثقافات والحضارات المختلفة عبر التاريخ. تحذر هذه الوثيقة من التذرع بالتفسيرات المحافظة للمصادر الإسلامية، والتي تقوض الطابع العالمي لحقوق الإنسان.[٩٩]

96- E.W. Shepard، 'Muhammad Said al-Ashmawi and the Application of Shari'a in Egypt'، International Journal of Middle East Studies، 28 (1) (1996)، p. 43

97- A. An-Na'im، 'The Compatibility Dialectic: Meditaing the Legitimate Coexistence of Islamic Law and State Law'، The Modern Law Review 73 (1) (2010).

٩٨- انظر:

A.E. Mayer، Islam and Human Rights: Tradition and Politics (Boulder، CO: Westview Press، 2004) Fourth edition; see also the analysis of the work of some liberal reformers in W. Hallaq، A History of Islamic Legal Theories: An Introduction to Sunnī usūl Al-Fiqh (Cambridge: Cambridge University Press، 1997)، pp. 207-254.

٩٩- الاستقلال الثاني: نحو مبادرة للإصلاح السياسي في العالم العربي. هذه الوثيقة المشتركة تم اعتمادها من المنتدى المدني الأول الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات (عدل)، والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق). ضم المنتدى ٥٢ منظمة غير حكومية من ١٣ دولة عربية (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٤). وأعربت المنظمات غير الحكومية المصرية والعربية العاملة على حقوق الإنسان عن نفس وجهة النظر في العديد من المناسبات على مدى العقدين الماضيين.

علاوة على ذلك، أظهرت الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي في عام ٢٠١١ الزخم الشعبي لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. تتحدى تلك التطورات الافتراضات القائلة إن حقوق الإنسان العالمية ليس لديها أساس مجتمعي في العالم العربي، وأن القوى الإسلامية المحافظة هى البديل السياسي الوحيد في المنطقة. على الرغم من أن الإسلاميين قد عززوا نفوذهم السياسي نتيجة للتحولات السياسية التي حدثت في تونس ومصر وليبيا، إلا أن التنوع السياسي والفكري في تلك المجتمعات هو حقيقة ساطعة. في عام ٢٠١١ تأسست أحزاب سياسية جديدة في مصر، تدعو بوضوح إلى تبنى معايير حقوق الإنسان العالمية، وتتبنى مفهوما ليبراليا وتقدميا للمصادر الإسلامية.[١٠٠]

خاتمـة:

إن التدقيق في سجل حقوق الإنسان للإسلاميين أمر جدير بالاهتمام في هذه المرحلة الدقيقة من التحولات السياسية في المنطقة العربية. الإسلاميون ليسوا الفاعلين الوحيدين المعادين لحقوق الإنسان في بلدان المنطقة، فقد أظهرت الثورات العربية أن الثقافة السياسية للمسلمين ليست متجانسة، وأن شعبية حقوق الإنسان في ازدياد. لكن يظل للإسلاميين تأثير كبير على تطوير الخطاب الديني السائد. الصعود السياسي للإسلاميين في بلد مثل مصر منذ السبعينيات، دفع السادات ومبارك لتبني سياسات مزدوجة قمعية ودينية لاسترضاء الإسلاميين. هذا الصعود أثر أيضا على المجتمع ككل، واخترق فكرهم المؤسسات الثقافية والإعلامية والتعليمية والدينية. مما ساعد على أن يعزز الإسلاميون مفهوم النسبية الثقافية والتيار المحافظ في المجتمع بشكل عام.

لم تكن هناك توقعات بأن الإسلاميين سوف يحولون مشهد حقوق الإنسان في المنطقة بشكل إيجابي. لقدأخفق الإسلاميون إلى الآن في تقديم نظرية وممارسة متماسكة ومتسقة في المواءمة بين برنامجهم الإسلامي والمعايير العالمية لحقوق الإنسان. يمكن اعتبار مواقف النهضة أكثر تقدمية من مواقف الإسلاميين المصريين. لكن هناك مشاكل جوهرية بين حقوق الإنسان الأساسية ومواقف وممارسة الأحزاب السياسية الثلاثة التي تم فحصها في هذه الدراسة.

١٠٠- على سبيل المثال انظر البرامج الانتخابية للحزب المصري الاجتماعي الديمقراطي، متاح على: http://www.egysdp.com/docs/party__pro.pdf (تم زيارة الرابط في ١٠ أبريل ٢٠١١)؛ وحزب المصريين الأحرار
http://almasreyeenalahrrar.org/PartyProgram.aspx (تم زيارة الرابط في ١٠ أبريل ٢٠١١)؛ وحزب مصر الحرية
http://www.masralhureyya.org/about-party/program (تم زيارة الرابط في ١٠ أبريل ٢٠١١)

من الضروري ملاحظة أن التطور الإيجابي الجديد في كل من تونس ومصر هو اتساع القاعدة الداعمة للمعايير العالمية لحقوق الإنسان في صفوف الليبراليين والنشطاء الشباب والمجتمع المدني. لا شك أن الليبراليين هم منافسون محتملون للإسلاميين، إن عززوا من قدراتهم التنظيمية والتعبوية، يمكن أن يحققوا نجاحا انتخابيا في الانتخابات المستقبلية. من ناحية أخرى يتصدى المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان لممارسات الاسلاميين في الحكم مؤكدين التزامهم بالمعايير العالمية لحقوق الإنسان. يجب ألا يترك المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان والليبراليون الدين، لكي يتم اختطافه واحتكاره من قبل الإسلاميين. يجب أن يكون الإصلاح الإسلامي وتأصيل معايير حقوق الإنسان العالمية في الخطاب الإسلامي هدفا استراتيجيا. على المجتمع الدولي أن يتأكد دائما من أن الحكومات الحالية في المنطقة تحترم حريات التعبير والتنظيم. إن التمتع بحقوق الإنسان يمكن أن يوفر بيئة مناسبة لنقاش حيوي حول مستقبل حقوق الإنسان العالمية والدين، في مناخ خال من الترهيب.

بعيدا عن الساحة المحلية، يمكن أن نتوقع أن يكون لتناقض الإسلاميين مع حقوق الإنسان تأثير على السياق الإقليمي والعالمي. من المرجح أن الحكومات العربية بقيادة الإسلاميين سوف تحاول إثارة نقاش حول الخصوصيات الثقافية داخل المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان. من المتوقع أن تبرز على السطح بصورة أوضح قضايا مثل المساواة بين الجنسين، وازدراء الأديان على المستويين العالمي والإقليمي. سوف يجري التشكيك في معايير حقوق الإنسان العالمية المنصوص عليها في أطر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط على أسس ثقافية. رغم أنه –بعد تاريخ طويل من الارتياب من الإسلاميين– أصبحت مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قوى داعمة لإدماج الإسلاميين في العملية السياسية. ولكن هذا التغيير في السياسة ينبغي ألا يأتي على حساب احترام حقوق الإنسان في البلدان العربية. يجب ألا يؤدي ذلك التقارب إلى تهميش النضال الطويل للمسلمين الليبراليين وحركة حقوق الإنسان للتوفيق بين التراث الديني والمعايير العالمية لحقوق الإنسان. إن الدعم السياسي والأدبي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للمسلمين الليبراليين والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان الذين يتشاركون في تبني قيم عالمية مشتركة لابد أن يكون له الأولوية. يجب أن تستمر حقوق الإنسان العالمية، وبالأخص المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، وحرية التعبير، الإطار المرجعي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه العرب. ويمكن أن يستفيد الاتحاد الأوروبي من الخبرات المتنوعة للدول المسلمة في مجال احترام حقوق الإنسان، والإشارة إلى أفضل الممارسات لتشجيع الأحزاب الإسلامية لتطوير مواقفها القانونية بشأن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.